دلالات التخلف الاقتصادي عند "المقريزي"

دراسة تحليلية معاصرة لنص إغاثة الأمة بكشف الغمة

Signs of economic backwardness at "Al-Maqrizi" A contemporary analytical study of the text "Relief of the nation by uncovering sorrow"

هند مرسى محمد على البربرى

Hend Morsy Mohamed Ali Al Brbrby

مدرس الاقتصاد . كلية السياسة والاقتصاد –

جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية

Hend.mourcy@eps.bsu.edu.eg

مستخلص:

في هذه البحث تسعى الباحثة إلى إلقاء الضوء على أهم الأفكار الاقتصادية والاجتماعية التي خرج بها "تقي الدين المقريزي"في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، ويعد تقي الدين المقريزي من أهم رواد الفكر الاقتصادي والاجتماعي العرب في العصور الوسطى، حيث عرض في كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة الطبقات والتقسيمات الاجتماعية في عصر المماليك خلال فترة المجاعة الكبرى في مصر (الشدة المستنصريه) وحلل أسباب تلك المجاعة ونتائجها والمتغيرات المرتبطة بها (طبيعية، اجتماعية، سياسية، دينية) وأكد المقريزي في تحليله على ترابط تلك المتغيرات معاً، لتشكل محور الأزمة(١).

وقدم "المقريزي" الحلول للخروج من تلك الأزمة من خلال مواجهة أسبابها السياسة والاقتصادية والتغلب عليها، وهى الفساد المالي والسياسي، وزيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم نتيجة لذلك. وفى هذا البحث سنحاول الولوج إلى مؤلف إغاثة الأمة بكشف الغمة للوقوف على الدلالات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مؤشراً على تلك الأزمات بفكر أكثر حداثة لمقارنة أفكار المقريزي مع الفكر الحديث، ومقارنة أحداث عصر المقريزي بأحداث العصر الحالي في ظل وباء كورونا. والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

التي صاحبت هذا الوباء ومحاولة استشراف الحلول لتلك الأزمات الحديثة من خلال الاسترشاد بمنهجية المقريزي في حل تلك المشكلات والأزمات.

الكلمات المفتاحية: التخلف الاقتصادي، المقريزي، الفكر الاقتصادي، إغاثة الأمة بكشف الغمة.

١- مقدمة:

يؤرخ "المقريزي"[٢] في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" لمشكلة الغلاء (التضخم) الذي عاصره من خلال مقارنته لأسعار السلع الضرورية قبل وبعد الأزمة في عصره، وقد أرجع سبب هذا الغلاء إلى سوء الإدارة من قبل الولاة وليس بسبب الظواهر الطبيعية (كانحسار ماء النيل) أو الأوبئة والأمراض، وتلك كانت الأسباب الرئيسية للغلاء (موجات التضخم المتعاقبة في مصر) الذي حدث قبل عصر المقريزي غالباً.

وتتخلص أسباب الأزمة عند "المقريزي" في جانبين، **الأول جانب العرض** حيث انخفضت كميات الغِلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، نتيجة ارتفاع الريع النقدي المقتطع من الفلاح، وزيادة الضرائب والجبايات التي يلتزم بها مما أفقر الفلاحين، كما أنَّ تحكم المتنفذين والخواص في أقوات العامة واحتكار التجار ورفع أسعار المنتجات الغذائية ومستلزمات الإنتاج خاصة البذور والأعلاف؛ فعجز الفلاحون عن مواصلة الزراعة وهلكت دوابهم؛ فهجروا الأرض وفرُّوا منها للتخلص من التزاماتهم المالية تجاه المتنفذين الذين كانوا يزايدون في قُبالة الأرض (الريع النقدي في نظام الإقطاع الإداري والعسكري السائد في حينه).[٣]

وفي الجانب الآخر؛ **جانب الطلب** فتتمثل أسباب المشكلة من وجهة نظر "المقريزي" في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة حجم المتداول من النقود بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس(النقود المساعدة)، والفلوس بالمعنى الفقهي هي كل النقود المعدنية الاصطلاحية المتخذة من غير الذهب والفضة، ومثل هذه النقود لم يكن بالإمكان الحد من عرضها لأنَّ المعادن التي تسك منها متوفرة قياساً بالذهب والفضة، وتجد السلطة النقدية في إصدارها وإتاحتها للجمهور مصدر تمويل رخيص.[٤] وهو طبقاً لاصطلاح الاقتصاد الحديث التمويل بالتضخم.

والفكر الاقتصادي عند "المقريزي" كما سيتضح من البحث يتوافق بشكل واضح مع النظريات الاقتصادية الحديثة، في مجال الدورات الاقتصادية، ودور النقود في النشاط الاقتصادي، والسياسة المالية وتأثرها على تحقيق أهداف التنمية، والفساد المالي والإداري وانعكاساته السياسة والاجتماعية، وتأثير تلك العوامل على مؤشرات الاقتصاد الكلى من تضخم، وبطالة،وفقر، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدلات النمو.

وقد سبق "المقريزي" الكثير من المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث في توصيف أسباب الانهيار الاقتصادي، وسبل العلاج. من خلال رصد دقيق للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة على السياسات الاقتصادية العامة والتي كانت السبب في الوصول إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي ودخول مصر مرحلة فوضى اقتصادية واجتماعية لم يشهد التاريخ مثلها لا في السابق ولا في اللاحق إلا في سنوات الكساد الكبير في أوربا في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد قام المقريزي بتقديم الحلول العملية لتلك الأزمة من خلال تحليل أسباب الأزمة والوقوف على سبل علاجها قبل أن يأت "كينز" بعده بخمس قرون تقريباً ليعرض نظريته في علاج الكساد الكبير في القرن العشرين.

وتتمثل **إشكالية البحث** في محاولة الوقوف على أهم العوامل التي تؤدى إلى عجز الآليات والسياسات المطبقة عن أداء دورها الإيجابي ومن ثم كيفية البحث عن بدائل من وجهة نظر "المقريزي"، والتي سردها في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة، بهدف توصيف المشكلات الاقتصادية المعاصرة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون، ومقارنتها بأسباب ومؤشرات الأزمات في القرن الخامس عشر الميلادي، والوقوف على أسباب ومعوقات انطلاق الاقتصاد على مر العصور من خلال مقارنة فكر المقريزي بالفكر الحديث.

ويفترض البحث أن أحداث التاريخ تتكرر وإن كان هناك بعض الاختلاف **(كما قال المفكر الدكتور جلال أمين في كتابه قصة الاقتصاد المصري)**[٥] وأن سنن الله في خلقة لا تتغير كما قال المقريزي، فعندما يتسع نطاق الفساد المالي والإداري والظلم المجتمعي، ويتم تولى المناصب العامة لمن ليس أهل لها، سيؤدى ذلك إلى تفشى ظواهر طبيعية واقتصادية واجتماعية تنذر بالانهيار الاقتصادي والاجتماعي، وأنه حتى يتم تجنب

الوصول إلى تلك المصير يجب العمل على تجنب أسباب هذا الانهيار مبكراً قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة. من خلال علاج أسباب المشكلة وليس مظاهرها كما أوصى "المقريزي". وتفترض الباحثة عدة افتراضات وهي:

١- عندما تعجز الآليات والسياسات المطبقة في دولة ما عن أداء دورها السياسي والاقتصادي. سيتحول المجتمع من التنمية إلى التخلف.

٢- إن العوامل السياسية والاقتصادية الداخلية (كالفساد المالي والسياسي، والسياسات الاقتصادية الخاطئة) والخارجية (كالكوارث البيئية والطبيعية، والمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية) تؤثر على معدلات النمو التنمية الاقتصادية المستدامة للدول.

٣- أن التاريخ قد يعيد نفسه _ وإن كان بمصطلحات مختلفة_ فالدورات الاقتصادية تحدث إذا توافرت العوامل المؤدية للتضخم أو الكساد في أي زمن.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الاستقرائي الاستنباطي المقارن، للمقارنة بين أسباب الأزمات الاقتصادية في زمن "المقريزي" وكيف قدم "المقريزي" الحلول لها، وما يتعرض له الاقتصاد الحديث من أزمات، وطرق علاج تلك الأزمات في الفكر الاقتصادي الحديث.

وهناك العديد من **الدراسات** التي قامت بتحليل ونقد فكر المقريزي في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة منها:

- ياسين، نجمان١٩٩٩:[٦] حلل فكر "المقريزي" في مجال الاجتماع والاقتصاد من خلال تحليله لنص إغاثة الأمة وإلقاء الضوء على أسباب المجاعات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية وكيفية تحليل "المقريزي" لأسباب هذه المشكلات وكيفية علاجها.
- شريف عوض ٢٠٠٨:[٧] دراسة ميدانية على عينة من الشرائح الاجتماعية في محافظة الجيزة بمصر. وتوصل إلى أن التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الحياة الاجتماعية لمعظم الشرائح الاجتماعية. لما يتسم به التضخم في مصر من خصوصية التنوع والتعقيد لتضافر العديد من العوامل المسببة له.

- جمال حماد ٢٠١٤: [8]سعت الدراسة لرصد الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم في المجتمع المصري وتأثير تلك الظاهرة على معدلات الفقر من خلال دراسة عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية.
- محمد حمدي هاشم٢٠١٥:[9] تعرض الباحث للعلاقة الملتبسة بين حكام المماليك والمجتمع بجميع طوائفه في فترة حكم المماليك من خلال تحليل النظام الاقتصادي والاحتكارات في تلك الفترة وما تبعة من العلاقة بين الأغنياء وحكام المماليك وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والتطور السياسي في مصر. وتطرق الباحث لأسباب قيام الثورات في تلك الحقبة خاصة في صعيد مصر.
- عبدالرحمن يسرى ٢٠١٧:[10] يعرض البحث دور النقود الائتمانية في الاختلالات الدورية والأزمات التي مر بها العالم. وما يمكن أن يحدثه تغير دور النقود والسياسات النقدية في إطار نظام اقتصادي ونقدي إسلامي عما هو قائم حالياً في إطار نظام السوق الحر. حيث يمكن أن تلعب النقود في إطار الفكر الإسلامي دوراً إصلاحياً، وتسهم في ديمومة الاستقرار المالي والاقتصادي.

٢- تحليل القضايا الاقتصادية الرئيسية في النص:

يعد كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة "للمقريزي" بحثاً اقتصاديا متكاملاً عن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر في نهاية القرن الحادي عشر هجرياً حيث عرض المقريزي مظاهر هذه الأزمة وأسبابها والنتائج المترتبة عليها وكيفية معالجتها.وخلال هذا الجزء سنقوم بتحليل مضمون القضايا الاقتصادية الرئيسة في هذا الكتاب.

قدم "المقريزي" في الفصل الأول من كتابه(إغاثة الأمة بكشف الغمة) عرضاً مفصلاً للازمات الاقتصادية التي مرت بها مصر والمنطقة الإسلامية منذ بدأ التاريخ وحتى عصره. وأكد على دورية هذه الأزمات وتكرارها عبر العصور، وأورد أمثله على هذه الأزمات منذ زمن الملوك والفراعين القدامى وحتى عصر الدولة الإسلامية. ثم تطرق إلى العديد من الأزمات في زمن الدولة الإسلامية، والخلافات المتعاقبة، منها ما ذكره من ارتفاع كبير في الأسعار في زمن عبدالله بن عبدالملك بن مروان، وما وقع من بلاء في زمن الدولة الإخشيدية عام ٣٤١هـ حيث ارتفعت الأسعار بسبب انخفاض مد النيل. وما حدث من

غلاء (التضخم) في عام ٣٥٢ هـ، وظلت هذه الموجات من الغلاء حتى عام ٣٦٠هـ وذلك بسبب انخفاض مد النيل كل عام عن السابق له. كما أورد أمثله على الأزمات التي حدثت في مصر خلال حكم الدولة الفاطمية، وخاصة الغلاء الذي وقع في فترة حكم الحاكم بأمر الله عام ٣٨٧هـ وكان سببه أيضا قصور جريان النيل، واستمرت موجة الغلاء هذه حتى عام ٣٩٨هـ.[١١] وذكر المقريزي موجات متعددة من التضخم أصابت مصر بعد ذلك منها ما كان في عام ٤٤٤هـ (ما يعرف بالشدة المستنصرية)، [١٢] وكان سببه قصور ماء النيل واستمرت هذه الأزمة لمدة ستة سنوات ثم أعقبتها موجه أخرى في عام ٤٥٧هـ أكثر حده وكان سبب ذلك الغلاء بالإضافة إلى قصور النيل بشده وضعف السلطة الحاكمة.[١٣] وتعتبر الشدة المستنصرية من أصعب الأزمات التي مرت بها مصر، فلم يعرف المصريين سنين عجاف كالسبعة هذه، فلم تعد هناك حياة فانعدم وجود الغلة والقمح واللحوم وغيرها من أنواع الطعام. كانت الشدة المستنصرية ضربًا من ضروب الخيال التي يعجز العقل عن تصديقها، فلقد أكل المصريين الميتات والجيف حتى أصبحت الكلاب والقطط تباع بأسعار باهظة،وبعد فترة اختفت الكلاب والقطط من الشوارع، ووصل سعر رغيف الخبز إلى خمسة عشر دينارًا وثمن البيضة الواحدة من بيض الدجاج عشرة قراريط أما رواية الماء فقد بلغت سعرها دينارًا.[١٤]

ثم سرد "المقريزي" العديد من موجات التضخم في زمن "الدولة الأيوبية" في مصر، منها ما حدث في عام ٥٩٦هـ وسببها قصور ماء النيل واستمرت هذه الأزمة ثلاث سنوات.[١٥] كما أشار إلى الأزمة الاقتصادية (دولية) التي حدثت في عام ٦٦٤هـ حيث توقف المطر وجدبت الأرض في بلاد الشام والقدس والساحل، فاضطر الناس إلى الهجرة إلى مصر والتي كانت تعانى من توقف النيل عن الجريان، مما فاقم من الأزمة والغلاء في مصر، وقد شملت الأزمة بلاد الحجاز واليمن نتيجة للجفاف الذي عم شبه الجزيرة العربية بسبب توقف الأمطار.[١٦] والغلاء الذي حدث عام ٧٣٦هـ في زمن الناصر محمد بن قلاوون، ومن الغلاء التي رصدها المقريزي قبل زمانه ما حدث في عام ٧٧٦هـ وكان سببه أيضاً انحسار ماء النيل، فأجدبت الأرض الزراعية وانخفضت إنتاجيتها من المحاصيل.[١٧]

من العرض السابق يتضح أن الأزمات المتعاقبة وما يتبعها من غلاء (التضخم) تحدث منذ القدم إلى يومنا هذا وأن موجات التضخم هذه تتكرر كل عقد تقريباً وقد تطول الفترة أو تقصر حسب العوامل الطبيعية التي تؤثر في الزراعة وهى النشاط الأساسي للإنسان منذ بدأ الخليقة وحتى عصر الصناعة الحديث. لذلك نجد أن معظم موجات الغلاء التي ذكرها المقريزي كان السبب الرئيسي لها هو قصور ماء النيل أو عدم نزول المطر. ويتضح من ذلك أن الدورة اقتصادية يمر بها الاقتصاد عموما، والاقتصاد الزراعي بشكل خاص، حيث يعانى الاقتصاد من الغلاء (التضخم) في حالة قصور النهر وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج الزراعي(الكساد) الذي يؤدى إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لانخفاض المعروض ثم زيادة الطلب على الغذاء. وتنحسر موجة الغلاء هذه في حالة فيضان النهر فيرتفع الإنتاج الغذائي وبالتالي يزيد المعروض من الغذاء مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار وحدوث موجه من الرخاء. وعلى ذلك نجد أن المقريزي قد تعرض للدورة الاقتصادية وإن كان بشكل غير مباشر قبل أن يعرضها فرنسوا كينای بأكثر من ٣٠٠ عام. (١٨)

٢/ ١ الأزمات الاقتصادية المفهوم والأسباب:

تُعرف الأزمة الاقتصادية على أنّها حالة يعاني فيها اقتصاد دولة ما من تباطؤ مفاجئ ناجم عن أزمة مالية، ومن المرجح أن يعاني الاقتصاد الذي يواجه أزمة من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ونقص السيولة، وارتفاع أو انخفاض الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش الاقتصادي، كما يمكن للأزمة الاقتصادية أن تأخذ شكل الركود أو الكساد الاقتصادي. (١٩)

وهناك عوامل عدة تؤدى إلى ظهور الأزمات الاقتصادية منها:

١- ارتفع معدلات البطالة: وترتفع معدلات البطالة في اقتصاد ما نتيجة للأزمة الاقتصادية، وقد تكون البطالة أحد أسباب الأزمة الاقتصادية، فيمكن أن تحدث أزمة اقتصادية عندما ترتفع أسعار الفائدة، وفي حال عدم مرونة شروط الإقراض وانخفاض الاستهلاك، قد يؤدي ذلك إلى استغناء الشركات عن الموظفين من أجل التغلب على الأزمة. (٢٠)

٢- الكوارث الطبيعية: فالكوارث البيئية والطبيعية غالبا ما تكون سببا للأزمات الاقتصادية، فتؤثر الأعاصير، والفيضانات، وانتشار الحشرات، وانتشار الأمراض والأوبئة(كوباء كورنا) على أسعار الطعام، ويؤثر ارتفاع أسعار الغذاء على عادات الإنفاق الاستهلاكي لدى الجمهور، ما يخفض من الدخل، وترتفع مستويات البطالة والتضخم وانخفاض معدلات النمو.(٢١)

٣- تغير أسعار العملات وانخفاض قيمة العملة: يؤدي تغير أسعار العملات إلى خلق مشكلات اقتصادية كبيرة، فقيمة العملة المحلية تحددها السياسات الاقتصادية والنقدية الحالية، وعندما يتم تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي داخلياً ولا أسواق التصدير عالمياً، يرتب على ذلك ارتفاع الأعباء على الأفراد نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة بسبب صرف مبالغ طائلة من المال لشراء السلع الأساسية.(٢٢)

تعد هذه من أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في العصر الحديث، وبالنظر إلى **أسباب الأزمات الاقتصادية عند "المقريزي"والتي** عرضها في مقدمة الفصل الثاني من النص فقال عن الأسباب التي أدت إلى المجاعات والمحن في عصره (الأزمة الاقتصادية):

" أعلم،.....، أن الغلاء الذي حل بالخلق منذ كانت الخليقة،.....، إنما يحدث من آفات سماوية في غالب الأمر، كقصور جرى النيل بمصر، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره، أو أفه تصيب الغلال من سمائها تحرقها أو رياح تهيفها، أو جراد يأكلها، وما شابه ذلك، هذه عادة الله تعالى في الخلق إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه، أن يصيبهم بذلك جزاء ما كسبت أيديهم"(٢٣)

فأرجع "المقريزي" سبب الأزمات الاقتصادية إلى أسباب طبيعية من قصور الفيضان أو كوارث طبيعية تحدث كل فترة من الزمن، إلا أنه أكد على أن السبب الجوهري لهذه الأزمات هو العامل البشرى، فعندما يشيع الفساد المالي والاجتماعي، وفساد الحكم في المجتمع، يجعله ذلك أهل لسخط الله عليهم فيسلط عليهم الطبيعة التي هي أحد جنود الله.

قال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾(سورة الروم: من الآية ٤١) وعلى ذلك لم يهمل المقريزي الأسباب والعوامل البشرية كأحد أهم أسباب حدوث المشكلات الاقتصادية.

وأرجع السبب الرئيسي للازمة في عام ٧٩٦ هـ إلى قصور ماء النيل، ما أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة لتعطل بعض الأراضي بسبب الجفاف، ما رفع أسعار المحاصيل الزراعية، ولم تنحل هذه الأزمة إلا عندما فاض النيل في العام التالي، إلا أن الأسعار لم تنخفض إلا بعد مرور عامين على الأزمة(Time lag). وأكد أن هذه عادة البلاء في مصر منذ القدم، إذا تأخر فيضان النيل يمتد الغلاء في الأسعار لعامين بعد هذا البلاء، وهذا ما يسمى فترة الإبطاء في الاقتصاد الحديث حيث أنه ووفقاً لنظرية التوازن العنكبوتى في الاقتصاد الزراعي فإن الأسعار لا تنخفض إلا بعد جني المحصول بعام نتيجة لزيادة المعروض من المحاصيل الزراعية عن الطلب مما يؤدى إلى انخفاض الأسعار، وهذا ما حدث خلال عام ٧٩٨هـ حيث تراجعت الأسعار للمستوى التي كانت علية قبل الأزمة، واستمر الرواج الاقتصادي بعد ذلك لعدة سنوات.

وأرجع "المقريزي" أسباب ارتفاع الأسعار هذا، بالإضافة إلى قصور المعروض من المحاصيل بسبب انخفاض فيضان النيل، إلى عوامل سياسية واجتماعية سابقة على قصور النيل، منذ موت الظاهر برقوق في عام ٧٨١ هـ ترجع إلى مساوئ النظام الإقطاعي والذي أتسم بتفشي الفساد السياسي وولاية المناصب الدينية والسياسية والقضائية بالرشوة، ما جعل من يتولى منصباً وخاصة ولاة الأقاليم يرفعون الضرائب على العامة لتحصيل ما يمكنهم من سداد هذه الرشى، والعيش في مستوى يليق بمنصبة الجديد، وهذه كانت عادة كل ولاة المماليك،وصاحب ارتفاع أسعار الحبوب (التضخم) مظاهر اقتصادية أخرى منها ارتفاع الأجور لأصحاب المهن والإجراء (أصحاب المهن الحرة)، وتنامى ظاهرة احتكار الدولة حيث أرجع المقريزي أسباب الغلاء (التضخم) إلى:

" أولاً: احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان، والثاني زكاة الغلال في سنة ستة وثمانين "(٢٤)

وكان من نتيجة هذه الأزمة انخفاض الأقوات(الغذاء) وعظم الرزق (انخفاض الدخول الحقيقية) ومات ما يقرب من نصف سكان مصر من الجوع والبرد، وماتت الماشية والدواب وارتفعت أسعارها. وأرجع "المقريزي" الأسباب الأساسية لهذا البلاء لثلاث عوامل وهى.

السبب الأول: الفساد السياسي والإداري: والذي كان سببه الرئيسي مساوئ النظام الإقطاع[٢٥] فأكد على أن أصل المشكلات الاقتصادية هو الفساد السياسي، نتيجة لتولية المناصب السياسية والدينية والقضاء والحسبة(الرقابة المالية والإدارية على الأسواق) وجميع الأعمال من خلال الرشوة.

" السبب الأول، هو أصل الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة.... بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل"[٢٦]

ولخص "المقريزي" مساوئ النظام الإقطاعي في عدة مظاهر.[٢٧]

١- استيلاء الأمراء من خلال سلطتهم السياسية على أملاك الآخرين دون وجه حق.(استغلال السلطة لتحقيق مكاسب مادية)

٢- مساعدة الأمراء للخارجين على القانون وحمايتهم من المسائلة مقابل استخدامهم في التخلص من منافسيهم. (تحالف السلطة والمجرمين).

٣- شيوع الفوضى والفتن، بسبب تحين الجنود للفرص للقيام بالثورة ضد مغتصبين حقوقهم.

٤- هذا النظام أدى إلى تدهور الدولة سياسياً واقتصادياً.

ونتج عن ذلك تولية المناصب أما لجاهل أو فاسد، وكان هذا الشخص في كثير من الأحيان يلجأ للاقتراض لدفع تكلفة الحصول على المنصب، وللأنفاق على المظاهر مما كان يضاعف الديون على أصحاب المناصب، ما يضطرهم إلى مضاعفة الضرائب على الحاشية التي تمتد يدها إلى أموال الرعية وبذلك ينتشر الفساد من رأس السلطة إلى عامة الشعب. وتتزايد المظالم الواقعة على عامة الشعب. بسبب ارتفاع الضرائب على الفلاحين (الطبقة المنتجة الرئيسية في المجتمع) وأدى ذلك إلى زيادة الظلم الواقع على

هذه الطبقة وارتفاع الديون عليها. مما دفع الفلاحين إلى هجرة الأراضي الزراعية، وخفض من حجم الضرائب المحصلة منهم.

أما السبب الثاني للغلاء(التضخم): ارتفاع أثمان الأراضي الزراعية، بسبب ارتفاع تكلفة الفساد الذي يمارسه الأمراء على ملاك الأراضي الزراعية، ما جعلهم يلجئون إلى رفع إيجار أراضيهم للفلاحين والمستأجرين. وهذا الارتفاع المتتالي في تكلفة الأرض أدى إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المحاصيل الزراعية، ما رفع من أسعار المنتجات الغذائية الزراعية بمعدلات كبيرة. وبالرغم من هذه الزيادة في أسعار المنتجات، إلا أنها غالباً لا تغطى تكلفة الإنتاج الباهظة، مما دفع المستأجرون إلى ترك الأراضي الزراعية، ما عطل أنتاج معظم الأراضي وخفض حجم الإنتاج، ورفع أسعار السلع الزراعية أكثر.

والسبب الثالث: رجعية الضريبة:[٢٨] فقد لاحظ "المقريزي" أثر تحول عبء الضرائب المفروضة من الولاة والأمراء على التجار والزراع والصناع وغيرهم، وكيف يتم تحويل عبء هذه الضرائب من دافع لأخر بحيث يتحمل الدافع الأخير العبء الأكبر منها. وهو ما يعرف في الفكر المالي الحديث بتحويل عبء الضريبة. فقد كانت الضرائب التي تفرض على التجار يتم تحميلها مباشرة على المستهلك وتضاف على أسعار السلع (ما يعنى أنها ضرائب غير مباشرة كضريبة المبيعات). وأوضح "المقريزي" أن ذلك كان سبباً في غلاء أسعار السلع وانخفاض الطلب عليها.

وتتسم الضرائب الغير مباشرة بعدم العدالة وهذا ما أوضحه المقريزي حيث تتحمل الفئات الأقل دخلاً العبء الأكبر من الضريبة.

والسبب الرابع: انهيار قيمة العملة وانتشار استخدام النقود المساعدة (رواج الفلوس) وأزاحتها للعملة الجيدة من التداول (الذهب والفضة).

ويمكن تحديد دورة الفساد والأزمات الاقتصادية عند المقريزي في الشكل التالي:

الشكل رقم (١) دورة الفساد والأزمات الاقتصادية

المصدر/ أعداد الباحثة.

وبالنظر إلى تحليل "المقريزي" لأسباب الأزمات في عصره، نجد أنه قد يتطابق مع التحليل الحديث في علم الاقتصاد لأسباب الأزمات الاقتصادية. فعندما يتفشى الفساد المالي والإداري وترتفع وتيرة الجباية ومعدلات الضرائب للأنفاق على مظاهر بذخ السلطة الحاكمة، ترتفع تكاليف الإنتاج على القطاعات الإنتاجية، ما يقلل من قدرتها على التوظيف والإنتاج فترتفع معدلات البطالة وينخفض معدل النمو مما يقلل من حجم المتحصلات الضريبية من تلك القطاعات،فيرتفع العجز المالي للموازنة ما يؤدى إلى ارتفاع وتيرة الجباية وفرض مزيد من الضرائب لسد العجز، ويدخل الاقتصاد في دوامة من العجز والاقتراض والجباية لا تنتهي إلا إذا توقف الفساد والإسراف المالي من قبل السلطات الحاكمة.

٢/٢ الآثار الاقتصادية للنقود عند "المقريزي":

كان "تقي الدين المقريزي" أول من تحدث عن الدور الخطير الذي تلعبه النقود في إشاعة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فقام بتحليل الدور الذي لعبته النقود المساعدة (الرديئة) في الغلاء الشديد الذي واجهته مصر في عصره وذلك بسبب الإسراف الشديد في إصدارها من قبل السلطة الحاكمة (زيادة عرض النقود) فصارت من الكثرة في العرض بما أفقدها قيمتها وثقة الناس فيها.[٢٩]

ويعتبر كتاب "المقريزي" الذي نحن بصدد تحليله من أهم الدراسات النقدية في تحليل أثر النقود في النشاط الاقتصادي في عصره وعلى مر العصور. حيث أرجع السبب في الأزمات الاقتصادية التي حدثت في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر هجريا، إلى انتشار استخدام العملة الرديئة (الفلوس) وتأثيرها على مستوى الأسعار والدخل، وأكد على أن العملة الذهبية (وهى النقود الجيدة من وجهة نظره) هي العملة الأساسية في مصر منذ بداية التعامل بالنقود وحتى القرن الحادي عشر هجرياَ،[٣٠] ما جعل خراج مصر يخرج بالذهب. وأورد المقريزي دليل على ذلك بحديث أبى هريرة (رضي الله عنه) قال رسول الله(صلى الله عليه وسلم)[٣١]"**مَنَعَتِ العِراقُ دِرْهَمَها وقَفِيزَها، ومَنَعَتِ الشَّأْمُ مُدْيَها ودِينارَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إرْدَبَّها ودِينارَها، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ، وعُدْتُمْ مِن حَيْثُ بَدَأْتُمْ شَهِدَ علَى ذلكَ لَحْمُ أبِي هُرَيْرَةَ ودَمُهُ.**"واستشهد المقريزي بهذا الحديث على أن النقد في مصر كان من الذهب، وكان خراج مصر من متحصلات الجزية والزكاة من الذهب. حيث كان الدينار الذهبي هو العملة الأساسية، أما الدرهم الفضة فكان عملة مساعدة وكان الحاكم بأمر الله الفاطمي هو أول من ضرب الدراهم الفضية. واستفاض "المقريزي" في عرضه لتطور قيمة النقود في مصر وحدد قيمة الدراهم بمقابل الدينار، فكانت قيمة الدينار ٣٤ درهم لكل دينار عام ٣٩٧ هـ. إلا أن انخفاض قيمة العملة المساعدة من الفضة أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، ولعلاج ذلك تدخلت الدولة بضرب دراهم جديدة قيمتها أعلى من سابقتها مع أمهال الناس ثلاث أيام لتبديل الدراهم القديمة بالجديدة، وتقرر أن يتم مبادلة أربعة دراهم من القديمة مقابل درهم واحد من الجديد، ما رفع من قيمة الدراهم لتصبح ١٨ درهماً بدينار. ثم تحولت الفضة بالتدريج من عملة مساعدة إلى نقود أساسية وأصبحت تضرب الدراهم كنقود في مصر في عهد الفاطميين. واستمر التعامل بالدراهم في فترة حكم الدولة الأيوبية وما تبعها من دولة المماليك، حتى أن الخراج كان يؤخذ بالدراهم. ثم تم ضرب الفلوس وهى نقود مساعدة تضرب من النحاس للقيام بالمعاملات الصغيرة واليومية.

" وأما الفلوس فإنه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، أحتاج الناس من أجل ذلك..... إلى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يقوم بإزاء تلك المحقرات،لم يسم أبداً..... نقداً، ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقدين"(٣٢)

وهنا يؤكد "المقريزي" أن هذه الفلوس لم تستخدم كنقد في أي من العصور قبل زمنه. وقد كان اللجوء أليها بسبب الحاجة إلى عملة مساعدة تسهل عمليات التبادل اليومية في المعاملات الصغيرة. وضربت الفلوس بأمر الدولة في عهد السلطان الكامل الأيوبي. وبمرور الوقت أتجه الناس إلى التعامل بالفلوس وانخفضت قيمة تلك الفلوس كما أوضح المقريزي، وبدأت عمليات سك الفلوس المغشوشة. مما جعلها أقل قبولاً في التعامل ورفضها العامة. (وهنا فقدت الفلوس أهم ما يميزها كنقد وهو القبول العام). وأرتفع حجم النقود المعروضة بشكل كبير نتيجة لاتجاه الحكام في ضرب الفلوس بكميات كبيرة لمواجهة النفقات الباهظة في عهد الظاهر برقوق على أوجه الترف، ما زاد من حجم تداول النقود المساعدة(الفلوس) وأصبحت هي النقد الرئيسي المتداول في يد العامة مما أخرج الدراهم من التعاملات تدريجياً بسبب عدم صك الدراهم، وتحويل جزء كبير من الدراهم التي بأيدي الناس إلى حلى، وبذلك تحققت قاعدة أن النقود الرديئة تخرج النقود الجيدة من التداول(قانون جريشام). وبانتهاء زمن الظاهر برقوق كان هناك ثلاث أنواع من النقود، الفلوس وهى الأكثر رواجا واستخداماً، الذهب وهو محدود جدا في يد الناس، والفضة والتي بطل التعامل بها تماماً.

وقد أكد"المقريزي"خلال هذا النص على عدد من القواعد الهامة في نظريات عرض النقود وهى:

١- أن توجه الدولة لحل أزماتها الاقتصادية من خلال زيادة عرض النقود سيؤدى إلى ارتفاع معدلات التضخم(التمويل بالتضخم)، وبالتالي سيؤدى إلى زيادة الحاجة أكثر إلى النقود. ما سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار والتضخم الجامح وهو ما كان شائعاً في مصر في القرنين العاشر والحادي عشر الهجري. ويتفق ذلك مع نظرية كمية النقود "لفيشر"، والتي تؤكد على أن ارتفاع كمية النقود المعروضة في الاقتصاد ستؤدى إلى

ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم. حيث أكدت هذه النظرية على تلك النتيجة.

$$M V = PT$$

حيث M عرض النقود والذي تتحكم فيه السلطة النقدية، V سرعة دوران النقود وهى ثابتة عند فيشر، Pالمستوى العام للأسعار، T حجم المبادلات ويفترض فيشر أنها ثابتة أيضاً. وقد أرجع فيشر التضخم إلى التغير في عرض النقود. وتؤكد هذه المعادلة على ما توصل إليه المقريزي في زمنه من أسباب ارتفاع الأسعار والذي يرجع إلى الإفراط في سك النقود الرديئة (الفلوس).

٢- أوضح المقريزي فكرة أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة، وهو نفس ما أكدت علية النظرية النقدية فيما يعرف بقانون جريشام، والذي ظهر في القرن السادس عرش الميلادي والذي ذكر أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، أي أن المقريزي سبقه بقرنين من الزمن مواضحاً الأساس للنظرية النقدية ومحدداتها من جميع الأوجه الاقتصادية. وأكدت النظرية على أن الإفراط في استخدام النقود الرديئة سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم وهذا ما أوضحه المقريزي بالتفصيل على ما سبق.

نلاحظ هنا أن "المقريزي" قد سبق النظريات النقدية الحديثة في تحليلها لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال تحليله لأسباب الأزمات الاقتصادية في عهدة وأن السبب في تلك الأزمات يرجع إلى سوء استخدام النقود في التأثير على النشاط الاقتصادي. لكنه لم يحلل تأثير المتغيرات الاقتصادية على النقود كما فعلت مدرسة شيكاغو.

٣/٢ أثر التضخم على توزيع الدخل:

يعد التضخم من أكبر المشكلات الاقتصادية إلى تواجه الاقتصاد المحلى والعالمي على السواء، وقد تختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم من زمان لأخر ومن دولة لأخرى، إلا أن الانعكاسات الاجتماعية السلبية للتضخم على مستويات الدخول للفئات الاجتماعية المختلفة تتشابه كثيراً منذ عصر المقريزي وحتى الحصر الحديث، فقد

أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية على الآثار السلبية للتضخم على الفقراء ومحدودي الدخل، منها دراسة شريف عمر، ودراسة جمال حماد. والذين أكدا على أن التضخم قد زاد من حدة الفقر في مصر في القرن الحادي والعشرون، وهو ما أكده المقريزي في القرن الخامس عشر الميلادي.

قسم "المقريزي" الطبقات الاجتماعية (الاقتصادية) في مصر إلى سبعة طبقات على ما يلي:

" أعلم...، أن الناس بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام"(٣٣)

وبيَّن أثر الأزمات الاقتصادية(التضخم) على كل طبقة منهم على النحو المبين بالشكل التالي:

شكل رقم (٢)

أثار الأزمة الاقتصادية على الفئات الاجتماعية في مصر من وجهة نظر المقريزي

المصدر: إعداد الباحثة

من الشكل وعلى ما بين "المقريزي" كان للتضخم تأثيراً سلبياً على جميع طبقات المجتمع وإن أختلت قدرة كل طبقة على تكييف وضعها المادي مع مستويات الأسعار المرتفعة طبقاً لقدتها على تعديل دخولها النقدية تبعاً لمستويات التضخم. وهذا ما أوضحه المقريزي حيث عرض تأثير التضخم على كل فئة كما يلي:

١- **الطبقة العليا:** وهم أهل الحكم وهى الفئة الأكثر استفادة من الأزمات الاقتصادية ظاهرياً، نتيجة لزيادة متحصلاتهم من الضرائب والخراج بسبب ارتفاع الأسعار (التضخم)،قال المقريزي.

" إن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأرض، فإن الأرض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلاً عشرين ألف درهم صار الآن خراجها مائة ألف درهم "(٣٤)

إلا أن القيمة الحقيقة لما يتم تحصيله من ضرائب وخراج بعد الأزمة تظل أقل مما كان قبل الأزمة بفعل التضخم، حيث أن ١٠٠ ألف درهم بعد الأزمة قيمتها الحقيقية أقل من قيمة ٢٠ ألف درهم قبلها، نتيجة لأن ما يتم شراؤه من سلع وخدمات بالعشرين ألف درهم كانت أكثر مما يتم شراؤه من سلع وخدمات بمبلغ ١٠٠ ألف درهم بعد الأزمة. أي أن الدخل الحقيقي لهذه الطبقة قد أنخفض ولم يرتفع بعد الأزمة بسبب ارتفاع الأسعار. وأوضح "المقريزي" ذلك بقوله.

" وهذا الظن ليس بصحيح، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل"(٣٥)

٢- **طبقة كبار التجار والأغنياء:** بالرغم من قدرة التجار على رفع أسعار سلعهم بنسب كبيرة إلا أن متحصلاتهم بعد الأزمة لا تحقق نفس مستوى المعيشة التي كان يحققه قبل الأزمة أي أن الدخل الحقيقي لهذه الفئة أيضاً أنخفض وإن كان دخلهم النقدي أرتفع بعد الأزمة.

٣- **صغار التجار:** فبالرغم من رفعهم أسعار السلع بنسب كبيرة جداً إلا أنها لم تكن لتغطى الوفاء بحاجاتهم الاستهلاكية اليومية، بل قد يستدينوا للوفاء بحاجاتهم الأساسية.ما يعنى انخفاض مستوى معيشتهم بسبب التضخم.

٤- **الفلاحون:** وهؤلاء من أكثر الفئات المتضررة من الأزمات حيث مات معظمهم بسبب الجفاف وقلة الغذاء، إلا أن القليل منهم حقق ثراءاً في سنوات الرخاء نتيجة لتحقيقهم أرباح كبيرة من زراعة أراضيهم، وبيع محاصيلهم، بعد انتهاء الأزمة.

٥- **الفقهاء وطلاب العلم:** وهذه الفئة من محدودي الدخل وذوى الدخل الثابت تكون دائماً أكثر الفئات على الإطلاق تضرر من التضخم والأزمات حيث مات الكثير منهم جوعاً، ومنهم من كان يعيش على أقل من حد الكفاف. وذلك بسبب ثبات أجورهم النقدية وعدم قدرتهم على تعديل تلك الأجور بما يتناسب مع معدلات التضخم.

٦- **أصحاب المهن والعمال:** غالباً ما يستفيد أصحاب المهن الحرة من الأزمات الاقتصادية لقدرتهم على تعديل أجورهم لمستويات تفوق معدلات التضخم وهو ما حدث فعليا حيث تضاعفت أجورهم جداً بعد الأزمة، بسبب انخفاض أعدادهم نتيجة لموت الكثير منهم من الجوع والفقر أثناء الأزمة.

٧- **الفقراء والمساكين:** هذه الفئة هي التي تدفع معظم الثمن للأزمات الاقتصادية حيث مات معظمهم جوعاً.

يتضح من تحليل "المقريزي" أن معظم الطبقات الاجتماعية قد تضررت بسب الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار، وإن تفاوتت نسبة ما تحملته كل طبقة من أعباء التضخم. حيث أن هناك طبقات كانت تستطيع تعديل دخولها النقدية لتتناسب مع معدلات التضخم، إلا أن هذه الزيادة في الدخل النقدي لهذه الفئات لم تحقق لهم مستوى المعيشة الذي كانوا عليه قبل الأزمة.

ويتشابه تحليل "المقريزي" السابق عن أثر غلاء الأسعار(التضخم) على الطبقات الاجتماعية المختلفة، إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية الحديثة في تحليلها لآثار التضخم على الفئات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد، حيث ميزت النظرية الاقتصادية بين فئتين من الدخول ومدى تأثرها بالتضخم، فهناك أصحاب الدخول المتغيرة (التجار، والحرفيين، وأرباب المهن الحرة) يستطيعون رفع أجورهم بمعدلات قد تفوق معدلات التضخم مما يجعل هذه الفئات يحققون مكاسب من التضخم. أما أصحاب الدخول الثابتة (موظفي الحكومة، والعمال في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والعلماء) فإن التضخم ينعكس سلباً على دخولهم الحقيقية والنقدية، حيث يخفض التضخم من أجورهم الحقيقية، لأن معدل ارتفاع أجورهم النقدية يكون دائما أقل من معدلات التضخم. وهذا ما أوضحه "المقريزي" بالتفصيل.

وهذا ما أوضحته ظاهرة الخداع النقدي عند الكلاسيك حيث يحدث **الخداع النقدي** عندما ترتفع الأجور النقدية للأشخاص ويقابل هذا الارتفاع ارتفاع أسعار السلع والخدمات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور النقدية، فيؤدي ذلك إلى زيادة الأنفاق على الاستهلاك ويظن الناس أن هذه الزيادة في الاستهلاك بسبب الزيادة في دخولهم، ولكن مع الوقت يكتشفون أنا الزيادة في الدخول ما هي إلا خداع نقدي. حيث يكتشفون أن ما يحصلون علية من سلع وخدمات قد أنخفض بفعل زيادة الأسعار بمعدلات أكبر من زيادة دخولهم النقدية.

١ـ سياسات مواجهة الأزمة الاقتصادية عند المقريزي:

أرجع "المقريزي" أسباب الأزمة الاقتصادية في عهده كما سبق ذكرنا إلى:

السبب الأول: الاعتماد على النقود الرديئة (الفلوس)، واختفاء النقود الجيدة تدريجيا من التداول، مما رفع من أسعار السلع والخدمات بمعدلات كبيرة. لذلك وضع "المقريزي" سبل لعلاج تلك الأزمة من خلال العودة الحتمية إلى استخدام النقود الجيدة (الذهب والفضة) في التعاملات المالية، وأن ينحصر استخدام النقود المساعدة(الفلوس) في المعاملات البسيطة اليومية.

" إن النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة إنما هي الذهب والفضة فقط، وما عادهما لا يصلح أن يكون نقداً.وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير" (٣٦)

وأقر بأن قرار اقتصاد التعاملات المالية بالذهب أو الفضة (أو كليهما) كنقد رسمي، قرار يجب أن تتخذه السلطات العامة والتي يمكنها ضرب العملات الجديدة وسحب النقود المتداولة في يد الناس. ما سينهى المشكلة الاقتصادية الموجودة في الاقتصاد وهى ارتفاع الأسعار(التضخم)، بحيث تعود الأسعار إلى ما كانت علية قبل الأزمة. وسيتحول الناس مع الوقت إلى التعامل بالنقود الجيدة. وسيقتصر التعامل بالنقود الرديئة (الفلوس) على العمليات البسيطة.

" فإذا وفق الله تعالى من إليه أمر الرعية أن يأخذ ذلك القدر في ضرب الفضة المعاملة، فإنه يؤول أمر الناس إن شاء الله تعالى إلى زوال هذا الفساد"(٣٧)

ما يعنى ضرورة أن يتم وضع السياسات النقدية من قبل السلطات الحكومية المختصة(البنك المركزي بالتنسيق مع باقي الجهات المعنية)، وأن يكون سلطة إصدار النقود في يد السلطات العامة بالدولة.

وأورد "المقريزي" فوائد هذه السياسة في الفصل الأخير من الكتاب، فأكد على وجود فائدتين من هذه السياسة وهما:

الأولى: عودة أسعار السلع والخدمات إلى ما كانت عليه قبل الأزمة (القضاء على التضخم).

الثانية: بقاء قيمة النقود المتداولة حالياً على حالها. القضاء على انهيار قيمة العملة.

ويمكن ذلك عملياً في العصر الحالي إذا اتخذت الدولة قرارات حازمة بسحب العملات الرديئة واستبدالها بعملات جيدة تعكس مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الاحتياطي من العملات الأجنبية.

" فلأنه لا شك فيما ذكرنا فائدتين جليلتين: أحداهما رجوع أحوال العامة إلى مثل ما كانت عليه قبل هذه المحن في أمور الأسعار وأحوال المبيعات. والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس- اللذين هما النقد الرائج الآن – على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص، مع رد الأحوال والرفة والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن "(٣٨)

السبب الثاني: سوء الإدارة من قبل السلطات العامة. فقد أختتم رسالته موجهاً حديثة إلى متخذي القرار، بأن المشكلة الاقتصادية سببها الأساسي هو سوء الإدارة العامة في الدولة،لا ارتفاع الأسعار.

" أنه قد تبين بما تقدم أن الحال في فساد الأمور إنما هو سوء التدبير لا غلاء الأسعار"(٣٩)

فأوضح أنه لو اتخذت السلطات العامة الإجراءات اللازمة لإجبار العامة على استخدام النقود الجيدة (الدينار والدرهم) في جميع المعاملات المالية، فإن هذا سيؤدى إلى انخفاض الأسعار وانتهاء الأزمة.

" فلو وفق الله من أسند إليه أمر عباده حتى رد المعاملات إلى ما كانت عليه من قبل من المعاملة بالذهب.....الدينار، أو.....بالفضة المضروبة....الدراهم، لكان في ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور وتدارك هذا الفساد المؤذن بالدمار"(٤٠)

وتتفق وجهة نظر "المقريزي" إلى حد كبير في علاج مشكلة ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة عرض النقود مع النظرية الاقتصادية، فالسلطات النقدية العامة هي التي تمتلك تحديد حجم النقود في الاقتصاد ونوعيتها، وفى حالة التضخم الناجم عن زيادة عرض النقود، فيجب على هذه السلطات أن تتخذ من السياسات ما يخفض من المعروض النقدي من خلال أدواتها المختلفة ومنها إصدار نقود جديدة تتسم بغطاء من الذهب أو الفضة أو تتناسب مع الاحتياطيات الدولية من العملة الأجنبية، أو مع حجم الناتج القومي الإجمالي. بما يضمن انخفاض مستوى الأسعار وعلاج التضخم.وهو ما يسمى بسياسات استهداف التضخم.

٣- الخاتمة:

مما سبق ملاحظ أن "المقريزي"أرجع سبب الأزمة الاقتصادية في عهده إلى عوامل نقدية (تداول النقود الرديئة)، وعوامل سياسية واجتماعية (الفساد المالي والإداري للطبقة الحاكمة وأعوانها) مما رفع من تكاليف الإنتاج وغذى التضخم بشكل كبير. وقد كان هذا التوصيف من الدقة حيث عرض "المقريزي"في بداية مؤلفة مظاهر الأزمة بشكل عام، وحدد بدقة أسبابها، ثم تطرق في النهاية إلى سبل علاج تلك الأزمة. ونظراً لأن السبب الرئيسي للأزمة من وجهة نظر المقريزي كان سبباً نقدياً (انتشار النقود الرديئة وتدنى قيمتها بمرور الوقت) فقد كان العلاج عنده من خلال السياسة النقدية الموجه من قبل السلطات الحاكمة لاستهداف هذا التضخم من خلال سياسات تخفيض عرض النقود، واستبدال العملة الرديئة بالعملة الجيدة.

وعلى الرغم من اختلاف النظريات الاقتصادية الحديثة في سبل علاج التضخم، ودور السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية. إلا أن هناك شبه أتفاق على أن السياسة النقدية في مضمونها تعمل على التحكم في عرض النقود وإدارتها بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد ويحقق الاستقرار في مستوى الأسعار. وهذا ما توصل إليه"المقريزي" في عرضة لسبل علاج الأزمة في عصره.

وبالنظر إلى ما يعانى منه الاقتصاد المصري من مشكلات منذ عام ٢٠١١ والتي ترجع أساساً لعدم الاستقرار السياسي بعد أحداث يناير، وارتفاع نسب الاقتراض من الخارج لسد عجز الموازنة العامة، وتحرير سعر الصرف، وانخفاض معدلات النمو وما تبعها من انخفاض مستوى التوظف والدخل، كل هذه العوامل أدت إلى أن يفقد الجنيه أكثر من ٣٠% من قيمته خلال تلك الفترة. وارتفاع مستوى الفقر ليصل إلى أكثر من ٦٠% من السكان تحت خط الفقر (وفقاً لبيانات البنك الدولي) وتنامى المشكلات الاجتماعية والتفكك المجتمعي، وانتشار وباء كورونا في مصر والعالم، وما تبعه من فقد العديد من الأفراد لوظائفهم، إضافة إلى مشكلة سد النهضة والتوقعات بانخفاض حصة مصر من ماء النيل. وهذه المظاهر تتشابه إلى حد كبير مع مظاهر الأزمة في زمن "المقريزي"، وإن اختلفت أسبابها. لذا بات من الضروري دراسة وتحليل تلك الأزمات التي تواجه مصر والوقوف على أسبابها الحقيقة والوصول إلى علاج لها مبكراً قبل أن يكرر التاريخ نفسه.

٤- المراجع:

[1] حراث سمير، **الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقريزي**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة المدية، الجزائر Volume 7, Numéro 2, Pages 44-61
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63885

[2] احمد بن على المقريزي المولود في القاهرة عام 1356 ميلادياً والمتوفى في القاهرة 1441 ميلادياُ العربي الفاطمي، تتلمذ على يد مشايخ عصره وكان معلمه الأول أبن خلدون، وأبن الصائغ الذي تكفل بتربيته بعد وفاة والده الذي كان يعمل قاضياً. وكان موسعياً حيث كان عالما متبحراً في علوم الدين والفقه والأدب والتاريخ. وولى وظيفة القضاء وخطيباً بالعديد من مساجد القاهرة في ذلك الوقت، وتولى نظارة الحسبة في حكم السلطان برقوق عام١٣٨٩، ثم سافر إلى دمشق مسقط رأس أبيه، وعندما عاد أعتزل المناصب العامة وتفرغ للكتابة حتى وصلت مؤلفاته إلى ما يقرب من ١٠٠ مؤلف.

[3] https://al-sabhany.com/index.php/articles/al-maqrizi-theory-in-inflation

[4] المرجع السابق.

[5] جلال أمين – قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك- دار الشروق – القاهرة. ٢٠١٣.

[6] ياسين،نجمان. التفكير الاجتماعي والاقتصادي في كتاب: إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي- اتحاد الكتاب العرب – دار المنظومة – مج١٩، ع ٧٦. ص ص ١٢٩-١٣٧. ١٩٩٩.
https://search.mandumah.com/Record/187113

[7] شريف محمد عوض. الآثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة- رسالة دكتوراه- قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة. ٢٠٠٨.

[8] جمال محمد حماد. **التضخم وآثاره الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية –** حواليات آداب عين شمس. م ٤٢، أكتوبر ديسمبر ٢٠١٤ . ص-ص ٣٦-٨٠.

[9]محمد حمدى هاشم . المماليك : ميلاد التشوهات في العلاقة بين المجتمع والسلطة، https://www.ida2at.com/the-mamluks-birth-deformities-in-my-relationship/

[10]عبد الرحمن يسرى . دور النقود في زعزعة الاستقرار المالي وإمكانية الإصلاح في إطار نظام تمويل إسلامي – مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي. م٣، ع٣ . ص-ص ١٨٧-٢٠٨. أكتوبر ٢٠١٧.

[11]المرجع السابق ص ٣٨ .

[12]المرجع السابق ص ٤٢-٤٥ وانظر https://www.arageek.com/2016/09/29/al-mustansir-billah-famine.html

[13]المرجع السابق ص ٤٢-٤٥.

[14]المرجع السابق ص ٤٢-٤٥وانظر https://www.arageek.com/2016/09/29/al-mustansir-billah-famine.html

[15]المرجع السابق ص ٤٧.

[16]المرجع السابق ص ٤٩.

[17]المرجع السابق ص ٥٤.

[18]فرنسوا كينای رائد مدرسة الفيزوقراط (الطبيعيين) والتي نشأت في فرنسا في القرن ١٧ م . راجع القاموس الاقتصادي - تأليف حسن النجفي - بغداد ١٩٧٧م - صفحة ٢٤٢

[19]Economic crisis", www.businessdictionary.com, Retrieved 2-10-2018. Edited. https://mawdoo3.com/

[20]Angie Mohr, "Economic Crisis Factors" ،www.smallbusiness.chron.com, Retrieved 2-10-2018. Edited. ^ أ ب Angie Mohr, "Economic Crisis Factors" ، www.smallbusiness.chron.com, Retrieved 2-10-2018. Edited. https://mawdoo3.com/

[21]Osmond Vitez, "Factors that Lead to an Economic Crisis" ، www.smallbusiness.chron.com, Retrieved 2-10-2018. Edited. https://mawdoo3.com/

[22]Peter Bondarenko, "5 of the World's Most Devastating Financial Crises" . www.britannica.com, Retrieved 2-10-2018. Edited.https://mawdoo3.com/

[23]المرجع السابق ص ٦١

[24]المرجع السابق ص ٦٤

[25]السيد عاشور – رواد الاقتصاد العرب – دار الأمل – الجيزة القاهرة –١٩٩٣ – ص ١٧٦.

[26]المرجع السابق ص ٦٤

[27]السيد عاشور – مرجع سابق – ص ١٧٦

[28]السيد عاشور – مرجع سابق – ص ١٧٨.

[29]عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق، ص ٢.

[30]المصدر السابق- ص٨٩، ٩٠

[31]صحيح مسلم – خلاصة حكم المحدث- كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب لا تقوم الساعة حتى يحسر الفراط عن جبل من ذهب -ص ٢٨٩٦.

[32]المرجع السابق ص ٩٤

[33] تقي الدين المقريزي، مرجع سابق ص ١٠٣

[34] المرجع السابق ص ١٠٤

[35] المرجع السابق ص ١٠٤

[36]تقي الدين المقريزي- مرجع سابق – ص ١١٦.

[37]المرجع السابق -ص ١٢١.

[38]المرجع السابق -ص ١٢٠.

[39]المرجع السابق -ص ١٢٠.

[40]المرجع السابق -ص ١٢٠.